عقد حوار اسرائيلي ـ فلسطيني، اوضحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة الاميركية ستعمل مع الاطراف المعنيّة كافة في المراحل التي ينبغي تجاوزها لعقد اللقاء الثلاثي في واشنطن بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، تمهيداً لعقد الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة.

كذلك اوضحت مصادر رفيعة المستوى، في الادارة الاميركية انه اصبح في الامكان النظر الى نشر نقاط بيكر الخمس المعدّلة على انها رسالة مزدوجة: (أ) ترى الولايات المتحدة باستلام الرد المصري الايجابي نهاية للمرحلة الاولى، التي في اعقابها يجب ان يعقد لقاء وزراء الخارجيات الثلاث تمهيداً لاتفاق على تشكيل الوفد الفلسطيني؛ (ب) تلمح واشنطن لـ م.ت.ف. ان ما هو مطروح على جدول الاعمال ليس اقتراح وزير الخارجية الاميركية الصادر بتاريخ ٦/١٠/١٩٨٩، بل اقتراح معدل وفقاً للصيغة التي تمّت الموافقة عليها في الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر بأغلبية الاصوات (**معاريف**، ٧/١٢/١٩٨٩).

وقال مصدر آخر في وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة الاميركية ستطلب من الطرفين تقديم تنازلات، كشرط لعقد اللقاء الثلاثي في واشنطن. ووفقاً لاقوال مصادر اسرائيلية، اصبح من المتوقع ان تواجه اسرائيل مرحلة من الضغط الاميركي المكثّف، وانه ليس بالمستبعد ان لا يعقد اللقاء الثلاثي، او يتمّ تأجيله لوقت غير محدد (**المصدر نفسه**).

لكن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، نفت ذلك، خلال ردّها على سؤال احد الصحافيين الاميركيين، القائل ان هناك قضايا جوهرية ينبغي ايجاد الحلول لها قبل عقد اللقاء، فقالت: «ليست هناك ضرورة». وبمعنى آخر، ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، لم يشترط عقد اللقاء بايجاد الحلول للقضايا التي اثارها الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر عبر «افتراضاته»، حتى ولو لم يحصل سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، على كل الضمانات المطلوبة، وبأن بيكر لن يتراجع من عزمه على عقد اللقاء، وبأن وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، سوف يضطر الى السفر الى العاصمة الاميركية، واشنطن، بأي ثمن (**هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

الموقف الاسرائيلي

تفاوتت المواقف الاسرائيلية من الرد المصري ـ الفلسطيني بين الترحيب بالخطوة المصرية والقبول الخجل بها حتى معارضتها. فور اعلان الولايات المتحدة الاميركية عن تسلمها الرد المصري ـ الفلسطيني الايجابي على نقاط بيكر الخمس، سارع زعماء حزب العمل الاسرائيلي، وفي مقدمهم القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، الى الترحيب بالخطوة المصرية واعتبارها خطوة هامة على طريق دفع المسيرة السلمية الى امام. ولم يتوقفوا كثيراً عند السؤال الذي يشغل بال زعماء الليكود حول ما تضمّنه الرد المصري من موقف لـ م.ت.ف. وطالبوا بالاسراع في المساعدة على الاقلاع في المسيرة السياسية، بدءاً بالمشاركة في اللقاء الثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، المزمع عقده في واشنطن.

وتمشّياً مع هذا الموقف، قال رابين: «ان الرد المصري الايجابي هو بمثابة خطوة كبيرة الى امام في مسار تنفيذ مبادرة السلام الاسرائيلية... ولا ينبغي البحث والتمحيص في صيغة الرد، بل يجب الاكتفاء بالرد المبدئي الايجابي؛ كما لا يحق لمصر فعل الشيء عينه في صيغة الرد الاسرائيلي والافتراضات التي ألحقت به» (**هآرتس**، ٧/١٢/١٩٨٩).

شاركت في هذا التقويم حركة راتس، حيث قالت عضو الكنيست رئيسة الحركة، شولاميت الوني، في معرض تعليقها على الرد المصري، «انه قد لاح في الافق أمل كبير لدفع المسيرة الى امام. واننا نبارك الاتزان والحكمة والصبر الذي ابداه المصريون والفلسطينيون». واضافت: «لقد اظهروا قدراً كبيراً من الحكمة اكثر من حكومة اسرائيل التي نأمل في ألاّ تعمل على اجهاض المسيرة السلمية» (**معاريف**، ٨/٢/١٩٨٩).

كذلك اعلنت حركة شينوي عن مباركتها للقرار المصري بالموافقة على عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل؛ ووصفت اللقاء بأنه خطوة هامة